

تعريفها :

مصطلح الليبرالية يعني التحررية أو الحرية ، وهي مذهب فكري يركز على الحرية الفردية المطلقة، فالإنسان في الفكر الليبرالي حر في أن يفعل ما يشاء، ويقول ما يشاء، ويعتقد ما يشاء، ويحكم بما يشاء 'بدون التقيد بشريعة إلهية، فالإنسان عند الليبراليين إله نفسه، وعبد هواء، غير محكم بشرعية من الله تعالى ولا مأمور من خالقه باتباع منهج الهي بنظم حياته كلها، كما قال تعالى: {فَإِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايِي وَمَمَاتِي لِهِ رَبُّ الْعَالَمِينَ، لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أَمْرَتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ}، وكما قال تعالى: {إِنَّمَا جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ}، فالليبرالية مبدؤها العام هو: دعوا الناس كل واحد إلى لنفسه ومعيود لهواه، فهم أحراز في كل ما يرتكبونه لأنفسهم، ولن يحاسبهم رب على كل شيء في الدنيا، وليس بعد الموت شيء لا حساب ولا ثواب ولا عقاب، وأما ما يجب أن يسود المجتمع من القوانين والأحكام في الفكر الليبرالي، فليس هناك سبباً إلا التصويت الديمقراطي، وبه وحده تعرف القوانين التي تحكم الحياة العامة، وهو شريعة الناس لهم سواها، وذلك بجمع أصوات ممثلي الشعب، فمتى وقعت الأصوات أكثر وجوب الحكم بالنتيجة سواء وافقت حكم الله أو خالفته.

السمة الأساسية للمذهب الليبرالي :

السمة الأساسية للمذهب الليبرالي أن كل شيء في المذهب الليبرالي متغير، وقابل للجدل والأخذ والرد حتى أحكام القرآن المحكمة القطعية، وإذا تغيرت أصوات الأغلبية تغيرت الأحكام والقيم، وتبدل الثوابت بأخرى جديدة، وهكذا دواليك، لا يوجد حق مطلق في الحياة، وكل شيء متغير، ولا يوجد حقيقة مطلقة سوى التغيير. فإذا إله الليبرالية الحاكم على كل شيء بالصواب أو الخطأ هو حرية الإنسان وهواء وعقله وفكرة

وتتركز الليبرالية على أربعة مركبات :

سياسي ويتمثل في الديمقراطية المطلقة، فحكم الأغلبية من الأصوات هو القول الفصل في كل شؤون حياة الناس العامة، سواء عندهم أعراض الشريعة الإلهية أو وافقها.

وفكري يتمثل في البراجماتية (الفعالية) وهو مذهب فلسي يقيس الأمور بنتائجها العملية، ويرى أن قيمة المعتقدات والقيم الخلقية نابعة من أثرها، فكل ما يحقق مفعة ومصلحة للإنسان، فهو خير و صحيح، والعكس بالعكس، بغض النظر عن كونه حراماً أو حلالاً.

واقتصادي يتمثل في النظام الاقتصادي الرأسمالي القائم على الملكية الفردية المطلقة.

و الاجتماعي يتمثل في تبني المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة، وإطلاق الحرية للأفراد ليتشكل مجتمع بدون قيم دينية، تتغير قيمه ومفاهيمه وتتطور بتغير وتطور العوامل الاجتماعية، فالإباحية الجنسية بشتى أنواعها مقبولة في الفكر الليبرالي إذا تبناها أكثر المجتمع قبلها.

تناقض الليبرالية :

ومن أقبح تناقضات الليبرالية، أنه لو صار حكم الأغلبية هو الدين. في الليبرالية السياسية مثلاً - و اختيار عامة الشعب الحكم بالإسلام، وإتباع منهج الله تعالى، والسير على أحكامه العادلة الشاملة، الهدية إلى كل خير، فإن الليبرالية هنا تزعج انزعاجاً شديداً، وتشن على هذا الاختيار الشعبي حرباً شعواء، وتندد بالشعب، وتزدرى اختياره إذا اختار الإسلام، وتطلب بنقض هذا الاختيار وتسميه إرهاباً، وتطرفاً، وتخلفاً، و ظلامية ورجعية .. الخ كما قال تعالى: {وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزْتَ قُلُوبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مَنْ دُونَهُ إِذَا هُمْ يَسْتَبِّشُونَ}، فإذا

حقوق نسخ وطباعة هذا الملف محفوظة .

لا يجوز للمكتبات أو مراكز النسخ الطباعة دون الحصول على إذن من الناشر

طلب الحصول عن هذا الإذن يرجى الاستفسار من الحساب الخاص بتويتر [@e7sas](https://twitter.com/e7sas) أو من صاحب موقع منتديات كوفي كوب

ذكر دين الله تعالى، وأراد الناس شريعته اشمارت قلوب الليبراليين، وإذا ذكر أي نتهج آخر، أو شريعة أخرى، أو قانون آخر، إذا هم يستبشرون به، ويرحبون به أياً ما ترحب به، ولا يتزدرون في تأييده.

علاقة الليبرالية بالعلمانية:

العلمانية هي الأساس الفكري الذي انطلقت منه الليبرالية، والليبرالية ما هي إلا صورة من صور العلمانية وتطبيق من تطبيقاتها. فالعلمانية فكرة لها تطبيقات وصور متعددة فالليبرالية علمانية معتدلة بمعنى أنها لا دينية لكنها غير معادية للدين بل ربما استعملت شكلاً من أشكال الدين إذا كان سيحقق مصلحتها المادية. ويقابل العلمانية المعتدلة علمانية متطرفة أي لا دينية ومعادية للدين، كالدولة الشيوعية التي حاربت الدين بكل قوتها فالليبرالية والشيوعية يشتراكان في أصل العلمانية، وهو إبعاد الدين عن الدولة والحياة، ويختلفان في أن الشيوعية تحارب الدين بشتى صوره، والليبرالية لا تحاربه إذا كان مجرد تدين شخصي وسلوك روحي لا علاقة لها بمجالات الحياة.

حكم الإسلام في الليبرالية:

الليبرالية حكمها في الإسلام هو نفس حكم العلمانية سواء بسواء، لأنها فرع من فروع تلك الشجرة، ووجه آخر من وجوهها، فالليبرالية والعلمانية كفر لا شك فيه ولا ريب.

ما المراد بمصطلح "الإسلام الليبرالي":

الإسلام الليبرالي هو الليبرالية نفسها مغلقة بخلاف إسلامي غشا وزوراً وتمويها. فهناك من الإسلاميين (والقصد بهم من يعمل تحت عنوان الإسلام السياسي) من يصل به الأمر إلى أن يتبنى الليبرالية لتحقيق له مقصوده في الوصول إلى الحكم، فيتوهم الناس أن الليبرالية التي تبناها ذلك الشخص هي من الإسلام ولا تنافيه. وهناك من يوصف بأنه مفكر إسلامي زوراً وبهتانًا يلبس على الناس فيجتهد في لي أعناق النصوص الشرعية وتحريفها ليثبت موافقتها للبيروقراطية كما يفعل جمال البنا وأمثاله.

الديمقراطية

الديمقراطية مذهب من المذاهب الضالة الخداعية التي انتجهتها العقلية الأوروبية في التفافها على الكنيسة وديانتها الزائفة والديمقراطية اسم جذاب إذ يقصدون به العدالة والحرية في الظاهر مما جعل كثيراً من المسلمين ومن غيرهم يتذمرون بدعاية المذهب ظانين أنها تحمل تحت هذا الاسم ما يوحى بظاهره _ ولم يعلموا أنها تسمية سراب _ وأن المستفيدون منها هم الطبقات العليا طبقة الحكام والأثرياء الذين هم نسخة عن الإقطاعيين في الزمن القديم، أو من لهم غرض في محاربة الأديان وخصوصاً الإسلام.

تعريفها:

الديمقراطية كلمة يونانية في أصلها، ومعناها: سلطة الشعب أو حكم الشعب نفسه بنفسه عن طريق اختيار الشعب لحكامه.

الفرق بين الإسلام والديمقراطية:

الديمقراطية لا تمثل الإسلام بل هي مخالفة ومناقضة له، ومن الفوارق بينهما ما يلي:

1. أن أهداف الديمقراطية وحلولها للمشكلات كلها سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية أو غير ذلك هي غير الأهداف وغير الحلول التي جاء بها الإسلام، فحلول الإسلام دائمة وعامة وحلول الديمقراطية مؤقتة ولمصالح.

حقوق نسخ وطباعة هذا الملف محفوظة .

لا يجوز للمكتبات أو مراكز النسخ الطباعة دون الحصول على إذن من الناشر

طلب الحصول عن هذا الإذن يرجى الاستفسار من الحساب الخاص بتويتر [@e7sas](https://twitter.com/e7sas) أو من صاحب موقع منتديات كوفي كوب

- 2.** أن الإسلام دين رباني أنزله رب البشر الذي هو أعلم بما يصلحهم لأنه ربهم وخلقهم، أما الديمقراطية فهي تجربة بشرية فرضها المعبجون بها بالاحتجاجات وبالمظاهرات الصاخبة والاضطرابات المتواتلة.
- 3.** أن الإسلام لا يجوز الفصل بين الدين والدولة بل الدين الإسلامي هو الشامل والمهيمن على كل أمور الحياة وما لم تصدر عنه فإنها تعتبر من الضلال ومن اتخاذ البشر بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله تعالى بينما تعاليم الديمقراطية قائمة على الفصل بينهما فرجال الدين مهمتهم تحصر في أماكن العبادة والمواعظ ومعنى هذا أن الإسلام ، الدينية ونحو ذلك ورجال الدنيا لا حد لمهماهم فهم المشرعون والمنفذون والديمقراطية الغربية ضدان هنا فأين التوافق الذي يدعوه المغالطون.
- 4.** أن الديمقراطية لا تعتمد الحكم بما أنزل الله وتتفرّغ منه فالحكم فيها يجب أن يتم على تشريع الشعوب والبرلمانات ورؤساء الدول ، وقوانينهم مقدمة على الحكم بما أنزل الله تعالى أما الإسلام فيعتبر هذا خروجاً عن الدين وكفراً ومحادة لله ورداً لشرعه خصوصاً من يعلم بهذا الحق ولكنه يرفضه ويفضل حكم الجاهلية عليه.
- 5.** أن في الديمقراطية الوصول للحكم مشاع لكل أحد ، ومن حق المرأة أن تصل إلى القضاء والتمثيل الدبلوماسي والجندية والرئاسة وغير ذلك أما الإسلام فيجعل الشخص المناسب في المكان المناسب فجعل للرجال مجالات وجعل للنساء مجالات أخرى تناسبها ولهذا فإننا نجده لم يجز للمرأة أن تتولى الإمامة العظمى لأمور كثيرة تذكر في كتب العلم ولا يجوز لها مزاحمة الرجال في حق الانتخابات.
- 6.** أن في الديمقراطية لا حرج في أن يتولى الحكم أفسق الفاسقين وأكفر الناس ، لا حرج أن يتولى الحكم على المسلمين وغيرهم ما دام قد فاز في الانتخابات أما الإسلام فلا يبيح للكافر أن يحكم المسلم أو يشاركه في الحكم ولا يجوز كذلك للمسلمين أن يولوا ابتداء شخصاً معروفاً بالفسق والفجور بل عليهم أن يختاروا أصلح الموجودين وأن يجتهدوا في ذلك ما أمكن.
- 7.** أن في الديمقراطية يتخذ القرار بمشاورة عامة الشعب دون تخصيص أهل الرأي والعلم فتحصل فوضى وتدخلات الأهواء ويصبح الحق هو ما نادى به الأكثرون خيراً كان أم شرًا ، أما اتخاذ القرار في دولة الإسلام فتعتمد على مجموعة هم أفضلي الناس وفهمائهم .
- 8.** أنه ليس في الديمقراطية حدود أخلاقية لحرية الفرد والجماعة ولا مكان للفضيلة ولا حاجز عن الفواحش وسوء المعاملات والكفر الصريح في الديمقراطية تحت مسميات عديدة مثل حرية الكلمة ، والحرية الشخصية ، وحرية الفكر ، وحرية التملك ، وحرية الدين ... الخ. أما الإسلام فيجعل للحرية طريقة واضحة يحقق مصلحة الفرد والمجتمع في أن واحد بحيث لا تختلط الحريات الفوضوية الظالمة بالحرية الحقيقة التي تتحقق مصلحة الجميع وتؤلف بين القلوب.
- 9.** أن الديمقراطية تعمل على تفرق الناس وقيام الأحزاب المختلفة ومعارضة بعضهم بعضاً ونشوب المكائد بعد ذلك واحتقار وسب بعضهم بعضاً ، حتى يصيروا مثل اليهود والنصارى فيما أخبر الله عنهم : {وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء}.
- فإن كل حزب يهون شأن الحزب الآخر ولا يعتني كل حزب إلا بكيفية كسب أصوات الناخبين ومن هنا تكثر الوعود الكاذبة بكثرة الإنجازات التي ستتم حينما يتولى الحكم فلان أما الإسلام فلا يأمر بذلك بل ينهى عن التفرق والكذب والخداع ويأمر بالحب في الله والبغض فيه والعمل لمصلحة المسلم لنفسه ولغيره واحتساب الأجر عند الله في تحمل المسؤولية وفي أدائها.
- 10.** أن الحكم في الإسلام مؤتمن على مصالح المسلمين ، وهو منفذ للشريعة لا مشروع منفذ لا لأن التشريع إنما هو الله عز وجل وهذا بخلاف الديمقراطية التي يكون الحكم فيها مسؤولاً من دون الله تعالى {إن الحكم إلا لله أمر إلا تعبدوا إلا إيه ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون} ، {فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكمون فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً}

هل المسلمون في حاجة إلى الديمقراطية الغربية؟

لا حاجة للمسلمين إلى الديمقراطية الغربية ، ولا يجوز لهم أن يأخذوا بها لأنها تعارض دينهم ، وأن في دينهم ما يغيب عندها كما قال تعالى : {أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقيون}.

حقوق نسخ وطباعة هذا الملف محفوظة .

لا يجوز للمكتبات أو مراكز النسخ الطباعة دون الحصول على إذن من الناشر

طلب الحصول عن هذا الإذن يرجى الاستفسار من الحساب الخاص بتويتر [@e7sas](https://twitter.com/e7sas) أو من صاحب موقع منتديات كوفي كوب

حكم الديمقراطيّة:

حكمها أنه كفر ، وهي مناقضة للشريعة ، والداعون إليها ، هم دعاة إلى أبواب جهنم ، لأنهم هم الداعون إلى رفض الحكم بما أنزل الله تعالى ، المبتغون حكم الجاهلية ، ذلك أن الديمقراطية تعني اتخاذ أحكام ، البشر بإعتبار أصوات غالب ممثليهم ، شريعة بديلة عن شريعة الله تعالى ، مهمينة بأحكامها على الأقوال والأفعال والأفكار ، وجميع السلوك الإنساني ، وال العلاقات الدولية الداخلية ، والخارجية لها أن تحل ما حرم الله وتحرم ما أحل الله تعالى ، فهي أم القوانين التي تخلفها إفكا ، وهي منبع الطواغيت التي تحدثها باطل ، القوانين التي تخلفها إفكا ، وهي مصنوعة الجاهلية المعاصرة التي تصد عن سبيل الله تعالى ، وتحارب شريعته .

العلاقة بين الديمقراطيّة والعلمانية:

العلاقة بين الديمقراطيّة والعلمانية هي علاقة الفرع بأصله ، أو علاقة الثمرة الخبيثة بالشجرة التي أثمرتها ، فالعلمانية هي "مذهب من المذاهب الكفرية التي ترمي إلى عزل الدين عن التأثير في الدنيا ، فهو مذهب يعمل على قيادة الدنيا في جميع النواحي السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والأخلاقية ، والقانونية وغيرها ، بعيداً عن أوامر الدين ونواهيه ، والديمقراطية ترمي إلى عزل الدين عن التأثير في جميع النواحي السياسية ، فالديمقراطية إذن هي التعبير السياسي أو الوجه السياسي للعلمانية ، كما أن الاشتراكية والرأسمالية تعبير اقتصادي عن العلمانية . وبهذا يتبيّن أنه لا ديمقراطية في الإسلام ، ولا يجوز أن يقال "الديمقراطية من الإسلام" أو إن "الإسلام نظام ديمقراطي" أو "الديمقراطية الإسلامية" أو أشباه ذلك من الأسماء الملفقة من كلمة الحق وهي الإسلام ، ومن كلمة الباطل وهي الديمقراطية ، والحق والباطل لا يجتمعان .

هل هناك ديمقراطية مقبولة في الإسلام؟

اغتر كثيرون من الناس بمصطلح الديمقراطية على اختلاف مشاربهم وأفكارهم ، ومنهم بعض المنتسبين إلى العلم فرددوا بعض المصطلحات الغربية مثل : ديمقراطية الإسلام ، السيادة للأمة ، الأمة مصدر السلطات ، واشتراكية الإسلام ، وأشباه ذلك من المصطلحات الدخيلة ذات الجذور الإلحادية التي وفت إلى بلادنا مع الكفار المتغلبين على ديار الإسلام . وكل ما قاله هؤلاء في هذا الصدد لا وزن له من الناحية الشرعية ، ولا قيمة له من الناحية العلمية . ومنهم من أراد إحداث مفهوم مقبول للديمقراطية ، وأرادوا التوفيق بين ما هو مقرر شرعاً في هذا الأمر ومفهوم الديمقراطية الغربي فقالوا : ديمقراطية مقيدة بالشرعية ، فالسيادة للأمة والأمة هي مصدر السلطات تحت مظلة الشرعية . وهذا المنهج غير صحيح لأنه كلام متناقض ينقض آخره أوله ، لأن السيادة هي السلطة العليا المطلقة التي لا تعلوها أو تدانيها سلطة أخرى ، فكيف يقال : إنها سلطة وسيادة مقيدة وإذا أمكن تقييد هذه السيادة أو السلطة كان المقيد هو صاحب السيادة وليس المقيد ، وهذا يبين بطلان قول كل من يقول : إن الأمة أو الشعب _ في النظام الإسلامي _ هي صاحبة السيادة أو مصدر السلطات بشرط تقييدها بالشرعية ؛ لأن هذا كلام ينقض بعضه بعضاً ، والسيادة في النظام الإسلامي هي للشرع ، والأمة أو الشعب في مقام العبودية لله الواحد القهار لا في مقام السيادة .

العلمة**تعريفها:**

العلمة لفظ مأخوذ من (علم) ويقصد بها : إقامة نظام واحد يحكم العالم كله ، وصبغ العالم بصبغة واحدة شاملة لجميع من يعيش فيه ، وتوحيد أنشطتهم الاقتصادية والاجتماعية والفكرية من غير اعتبار اختلاف الأديان والثقافات ، والجنسيات والأعراق . فالعلمة تعني هيمنة النظام العالمي الجديد على العالم ، والقضاء على مفهوم الأمة والدولة والسيادة ، وهدم الفوارق ، وتمكين الخلافات في العقائد والتصورات ، وإزالة الحواجز بين الناس ؛ لتصبح الأرض وطنًا واحدًا تحكمه العلمانية في جميع نواحي الحياة ، ويتكلّم بلغة واحدة ويتدوّن الفنون والآداب بذوق واحد

حقوق نسخ وطباعة هذا الملف محفوظة .

لا يجوز للمكتبات أو مراكز النسخ الطباعة دون الحصول على إذن من الناشر

طلب الحصول عن هذا الإذن يرجى الاستفسار من الحساب الخاص بتويتر [@e7sas](https://twitter.com/e7sas) أو من صاحب موقع منتديات كوفي كوب

مشترك. وحقيقة العولمة أن أمريكا أو اليهود بواسطة أمريكا ت يريد أن تفرض نظام حياتها على العالم كله، ونظامها هو العلمانية **فالعولمة هي فرض العلمانية**. وتسمى العولمة بالأمركة أيضاً. العولمة في حقيقتها استعمار جديد مطور يهدف إلى السيطرة على العالم اقتصادياً وسياسياً وثقافياً وإعلامياً وتربيتاً وأمنياً وعسكرياً.

حكم العولمة في الإسلام:

حكم العولمة أنها **كفر بدين الله** ومضادة له. والإسلام هو الأحق بأن يهيمن على العالم في جميع مجالاته. وهو الذي يكفل السعادة لسكان الأرض، لأن الدين الذي رضيه الله لجميع البشر وهو ألا يكون الناس، إن العولمة تعارض شريعة الله التي ارتضاها للناس، وتعارض سنة الله وإرادته الكونية أمة واحدة على الإيمان أو على الكفر كما قال تعالى: {ولو شاء ربكم لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربكم}، فكل محاولة ولذلك خلقهم وتمت كلمة ربكم لأملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين! {ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن ليبلوكم في ما آتاكم}، فكل محاولة لصيغ الناس كلهم صبغة واحدة، تفترضها القوة الغاشمة، وهي محاولة فاشلة منذ البدء، وأن قدر لها شيء من النجاح في بعض أرجاء الأرض لفترة محدودة من الزمان. إن العولمة دعوة جديدة لإزالة مفهوم الأمة والدولة، وإلغاء الحدود بين دار الإسلام ودار الكفر، وجمع الكفار والمسلمين تحت مفاهيم واحدة، ورأي واحدة تقودها العلمانية والعالمية لإطلاق الحريات تحت شعارات حقوق الإنسان على الطريقة الغربية، ونشر الإباحية، وتثبيت جوهر المدنية الغربية. وهذه دعوى الصليبية واليهودية والإسلام يقاومها ويعارضها، ولا يقبل منها شيئاً. دار الإسلام لها عقيدتها وشريعتها الإسلامية، ودار الكفر لها عقيدتها وشرائعها الكفرية، ولا يمكن دمج أهل الإسلام وأهل الكفر تحت شعار العولمة أو وحدة الأديان أو السلام العالمي، أو الديمقراطي، أو العلمانية؛ لأن المسلمين أمة واحدة تميزهم من دون الناس عقيدة إسلامية صحيحة، وشريعة محكمة وثقافة وأخلاق مبنية على تلك العقيدة والشريعة. ينبغي للمسلمين أن يستفيدوا من التطور المادي والتكنولوجيا، ويستعينوا بها على أمر دينهم ودنياهم، مع ثباتهم على خصوصياتهم العقدية والشرعية والأخلاقية دون أن ينساقوا مع انحرافات العولمة. وقد ثبت أنه لا تلازم بين إمكان الاستفادة من التطور والتقدمة وبين انحرافات المناهج الغربية العلمانية والإباحية.

الدولة المدنية:

مصطلح "الدولة المدنية" نشأ في الغرب لترسيخ فصل الدين عن الدولة، فالدولة المدنية لا تعني أنها "غير عسكرية" كما يظن البعض، بل تعني أنها "لا دينية"، ولا دخل للدين أي دين في توجيهه شؤونها ومبادئها. ولا انفكاك للدولة المدنية عن العلمانية فكراً ومارسة، ولا سبيل إلى إقامة الدولة المدنية إلا على أساس العلمانية. وما يدعوه إليه بعض السياسيين المحسوبين على الإسلام من إقامة "دولة مدنية ذات مرجعية إسلامية" تناقض واضح، فمعنى مصطلحهم: "دولة لا دينية ذات مرجعية دينية إسلامية"! وقد تقدم الحديث عن العلمانية وحكمها بالتفصيل فلا داعي لتكرار الكلام هنا.

كن على يقين أنك ستجنى ثمار غرسك ولو بعد حين